

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران .

المميز :

وكيله المحامي المناب

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في  
القرار رقم ( ٢٠١٣/٤٨٧ ) والصادر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ عن محكمة الجنايات  
الكبرى والمتضمن إدانة المميز بالجرم المسند إليه والحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة  
مدة عشرين سنة والرسوم .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث :

١- عندما أدانت المميز بالجرم المسند إليه رغم أن أركان وعناصر القتل القصد  
غير متوافرة حيث إن النية الجرمية هنا غير موجودة .

٢- عندما لم تأخذ بظروف سورة الغضب ونص المادة ( ٩٨ ) عقوبات التي جاء فيها أن يقع من المجني عليه فعل أو قول... الخ وهنا وقع من المغدور عندما شتم المميز وكذلك عندما عاد وضربه ( لطمه ) كف على وجهه الأمر الذي سبب للمميز حالة غضب شديد أثرت عليه وجعلته لا يدرك كنه أفعاله في تلك اللحظة .

٣- إن المميز وقبل واقعة ضرب المغدور كان يحمل مفتاح بوكس ( عشرة ) للإصلاح ولم يحمله كأداة للضرب وكذلك لم يشهره على شخص معين بما فيهم المغدور أو يهدده به وإنما كان هذا المفتاح بيده للعمل والإصلاح ولم يكن معه بقصد ضرب الغير .

٤- إن المفتاح المشار إليه لا يمكن أن يكون أداة حادة أو قاتلة حيث إن هذا المفتاح يستخدم للعمل وإصلاح وتركيب البراغي بواسطة ولا يوجد له أي جهة أو زاوية حادة أو بالتالي فإن هذا يخرج عن أنه أداة قاتلة أو حادة.

٥- إن المفتاح المضبوط هنا في هذه القضية والذي أشار إليه الشهود ذو وزن خفيف جداً ولا يوجد له جهة أو زاوية وهو عبارة عن مفتاح بوكس حرف ( T ) ولكن من المستحيل أن يكون هذا المفتاح أداة قاتلة وذلك بسبب وزنه أو مواصفاته .

٦- إن نص المادة ( ٩٨ ) عقوبات هو الواجب التطبيق هنا حيث إن المغدور وضع المميز في حالة سورة الغضب ووفر كافة أركانها من حيث القول والفعل والمميز عندما ضربه بواسطة المفتاح لم يكن يقصد قتله وحيث إن المفتاح كان معه قبل واقعة الضرب وذلك بسبب عمله وبالتالي هو لم يحمل المفتاح لضرب المغدور وذلك بعكس ما ذهبت إليه المحكمة من تسبيب.

٧- حيث إن النية الجرمية التي وضعتها المحكمة في قرارها لم تتوافر هنا وذلك لوقوع مشاجرة بين الطرفين كما وأن المميز لم يكن يقصد قتل المغدور كون هناك أناس يفزعون بينهم وهم من شاهدوا هذه الواقعة والذين ذكروا ما فعل المغدور وكذلك أن المفتاح كان مع المميز وفي اللحظة نفسها بادر بضرب المغدور وهو لم يذهب لإحضار المفتاح وبالتالي فإن النية الجرمية التي ذهبت إليها المحكمة غير موجودة ولم تتوافر هنا .

٨- النية الجرمية تعرف من خلال الأفعال وما يصدر عن الفاعل ، هنا المميز لم يتم بضرب المغدور بل رمى المفتاح وكانت في جهة العظم والرأس وبالتالي فإن النية الجرمية لدى المميز لم تتوافر هنا كون الواقعة حصلت بعد تعرض المميز لظروف سورة الغضب التي أجبرت وأخذت عقل وإدراك المميز في تلك اللحظة وبالتالي فإن نية الفاعل توافرت هذا جانب الصواب كونه لا يوجد أية ظروف تدل على ذلك ( وجود نية القتل ) .

٩- وبالرجوع إلى ملف القضية تلاحظ عدالتكم أن النيابة العامة لم تقدم دليلاً على أن المميز لديه نية جريمة وللوصول إلى أكثر مما كان في نيته والعكس هو الصحيح حيث إن النية الجرمية لم تتوافر لدى المميز في هذه القضية حيث إن المفتاح كان بيده ورماه مباشرة ومن مسافة بعيدة هذه كلها إشارات وعلامات تدل على عدم توافر نية أكثر من الإيذاء خاصة بعد لطم المميز من قبل المغدور وكان بينهما مسافة .

١٠- إن النية الجرمية التي يجب أن تستنبط من الوقائع وخاصة ما ورد في ملف هذه القضية حيث تلاحظ عدالتكم أنها مشاجرة وكان القصد بها الإيذاء فقط ودليل على ذلك المسافة بينهما والضربة واحدة وكان المميز لا يقصد قتل المغدور وأن المغدور حرك رأسه وأصابه المفتاح وبالتالي فإن العلاقة السببية هناك تتوقف وتنتهي بنية المميز الإيذاء فقط وليس كما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى .

١١- إن المفتاح موضوع القضية هو أداة عادية ولا يمكن أن تكون أداة قاتلة وإن من يحدد ذلك هو المختبر الجنائي وليس الطبيب الشرعي بوساطة لجنة من خبراء تحدد زاويته وهل حاف أو ذو زوايا حادة أم لا حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها عليه وتحديد النتيجة هل هي أداة عادية أم راضية؟.

١٢- إن ما حصل مع المميز وهو واقعة في حالة غضب شديد نتيجة عمل وفعل وقول المغدور والظروف التي أحاطت به وبالتالي فإن نص المادة ( ٩٨ ) عقوبات هي الأولى بالتطبيق وبالتالي فإن ما يقع من المتهم يتفق وسورة الغضب ونص المادة ( ٩٨ ) عقوبات لطفاً انظر قرار التمييز جزاء رقم ( ٢٠١١/٩٩٢ ) والصادر بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٢ .

- ١٣- إن إصابة المغدور جاءت بضربة واحدة ولا يوجد ضربة ثانية وهذا ما أكده الطبيب الشرعي الأمر الذي في حالة هذه يدخل الوصف الجرمي الواردة في نص المادة ( ٣٣٠ ) عقوبات وهي الضرب المفضي للموت كون الضربة واحدة ونية المميز لم تكن إلا بقصد الإيذاء وليس القتل والخلص من المغدور وحيث إن الوصف الطبي يبين بأن المغدور لم يتعرض إلا لإصابة واحدة وبواسطة المفتاح المشار إليه في محاضر الدعوى وبالتالي فإن الإصابة هنا تدخل في باب الضرب المفضي للموت فقط .
- ١٤- إن المميز رمى المفتاح على المغدور وبالتالي يدخل ذلك في باب التسبب بالوفاة سنداً لأحكام القانون .

• الطاب :

لكل ما تقدم يلتمس المميز من عدالتكم :

١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢- في الموضوع نقض القرار المميز وإعلان عدم مسؤولية المميز و / أو بالتناوب تطبيق نص المادة ( ٩٨ ) على هذه الحالة و / أو بالتناوب واعتبارها جنحة التسبب بالوفاة و / أو بالتناوب تعديل الوصف الجرمي إلى الضرب المفضي للموت وسنداً لأحكام المادة ( ٣٣٠ ) عقوبات .

• بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٤ رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى أوراق هذه الدعوى لمحكمة كون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ( ١٣/ج ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى طالباً تأييده .

• بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً لوقوعه ضمن المدة القانونية وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## الق رار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم الجنايات الكبرى عن التهمتين التاليتين :

- ١- جناية القتل خلافاً للمادة ( ٣٢٦ ) عقوبات .
- ٢- جنحة حمل أداة راضة تشكل خطراً على السلامة العامة خلافاً للمادتين ( ١٥٥ و ١٥٦ ) عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة :

بأن المغدور والمتهم يعملان في إحدى المزارع العائدة للشركة في منطقة أم الرصاص وبتاريخ ٢٠١٣/١/٤ حصلت مشادة كلامية بينهما وملاسنة وتشاجرا إلا أن العاملين تمكنوا من إبعادهما عن بعضهما إلا أن المتهم أقدم على حمل مفتاح بوكس على شكل علامة T حديدي وقام بضرب المغدور على رأسه سقط على أثرها وأخذ يتقيأ وتم إسعافه للمستشفى إلا أنه توفي نتيجة هذه الإصابة حيث تبين نتيجة التشريح أن سبب الوفاة هو النزيف الدموي الدماغي الناجم عن تهتك المادة الدماغية نتيجة الإصابة على رأسه وتم ضبط هذه الأداة وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات التفاضي أصدرت حكماً برقم ( ٢٠١٣/٤٨٧ ) تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية والتي تتلخص :

في إن المتهم والمغدور

مصريي الجنسية وكانا يعملان سوية في إحدى مزارع الدواجن العائدة للشركة في منطقة أم الرصاص وإنه وبحود وقت الظهر من يوم ٢٠١٣/١/٤ ، وأثناء قيام المتهم ، وفني الصيانة الشاهد بتصليح ماكينة علف داخل بركنس الدواجن قاما والعمال الآخرون ومنهم المغدور بسحب جنزير الماكينة ( السبرينغ ) والبالغ طوله حوالي ٢٠٠ متر وكان

المغدور وعمال آخرون يسحبون ذلك الجنزير من خارج البركس وآخرون يسحبون من داخل البركس وفي تلك الأثناء أفلت الجنزير أثناء أن كان المتهم يحملها ، وذلك بسبب شدة وسحبه من العمال من خارج البركس فقام المتهم بشتم المغدور بألفاظ بذيئة وعندها حضر المغدور إلى المتهم ، وقام بضربه بيده على وجهه وقام العمال بإبعاد المغدور والمتهم عن بعضهما إلا أن المتهم ، تمكن من التملص من العمال الذين كانوا يسكون به وأفلت منهم وتوجه نحو المغدور وقام بضربه بقوة بواسطة أداة حديدية راضة ذات طرف حاد نوعاً ما عبارة عن مفتاح بوكس رقم ١٠ على شكل حرف تي باللغة الإنجليزية ( T ) على رأسه قاصداً بذلك قتله وإزهاق روحه وقد أصابه بجرح طعني في الجدارية اليمنى لفروة الرأس محدثاً ثقباً هناك وكسراً وفقداناً عظيماً في الجدارية اليمنى بقطر ١,٥ سم، فسقط المغدور على إثر تلك الضربة على الأرض والدماء تنزف من رأسه وأخذ يتقيأ وقد تم إسعاف المغدور بسيارة الشاهد إلى مستشفى ذيبان وكان المغدور في الطريق يتقيأ ويتشنج ويصاب بحالات غثيان وقد أجريت للمغدور إسعافات أولية بمستشفى ذيبان وتم نقله إلى مستشفى البشير بحدود الساعة الرابعة مساءً وكان مصاباً بحالة إغماء ومضطرباً وحالته العامة سيئة وقد توفي المغدور لاحقاً بتاريخ ٢٠١٣/١/٧ متأثراً بإصابته تلك حيث علل سبب وفاته بالنزف الدموي الدماغية نتيجة تهتك المادة الدماغية نتيجة الإصابة بجرح طعني بأداة حادة راضة في الرأس والتي كانت بفعل المتهم بالأداة الموصوفة سابقاً وقد تم القبض على المتهم وضبط أداة الجريمة وعليه جرت الملاحقة.

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

أولاً : عملاً بالمادة ( ١٧٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل أداة راضة تشكل خطراً على السلامة العامة المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة ( ١٥٥ ) من قانون العقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ( ١٥٦ ) من القانون ذاته بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الراضة المضبوطة .

**ثانياً :** عملاً بالمادة ( ٢٣٦ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل القصد المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة ( ٣٢٦ ) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم واستناداً إليه قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ( ٣٢٦ ) من قانون العقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بأحكام المادة ( ١/ ٧٢ ) من قانون العقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد دون سواها بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وبمصادرة الأداة الراضة المضبوطة وتضمينه نفقات المحاكمة .

لم يرتضِ المتهم بالحكم قطع فيه بهذا التمييز .

كما رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى والقرار الصادر فيها إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ( ١٣/ج ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :

وعن الأسباب الثاني والسادس والثاني عشر التي تنصب حول تخطئة المحكمة بعدم الأخذ بنص المادة ( ٩٨ ) عقوبات .

ورداً على ذلك نجد إن المميز لم يكن تحت طائلة سورة الغضب المنصوص عليها في المادة ( ٩٨ ) وبدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ردها على الدفع المثار أمامها حول ذلك ولا حاجة لتكرار ردها على ذلك لموافقته القانون مما يتعين رد هذه الأسباب .

وعن باقي أسباب الطعن التي تنصب على تخطئة المحكمة بوزن البينة وعدم



وجود توافر نية القتل والأداة غير قاتلة وكان عليها تعديل وصف التهمة بجرم الضرب المفضي للموت أو التسبب بالوفاة .

ورداً على هذه الأسباب وبصفتنا محكمة موضوع في هذه الدعوى نجد إن الواقعة الثابتة أن المتهم والمغдор كانا يعملان سوياً في إحدى مزارع الدواجن وبحدود وقت الظهر من يوم ٢٠١٣/١/٤ وأثناء قيام المتهم وفني الصيانة بتصليح ماكينة علف قاما والعمال ومنهم المغدور بسحب جنزير الماكينة وفي تلك الأثناء فلت الجنزير فقام المتهم بشتم المغدور بألفاظ بذيئة وعندها حضر المغدور إلى المتهم وقام بضربه على وجهه وقام العمال بإبعادهما عن بعضهما البعض إلا أن المتهم تملص من العمال وتوجه نحو المغدور وقام بضربه بقوة بواسطة أداة حديدية راضة ذات طرف حاد عبارة عن مفتاح بوكس على حرف ( T ) على رأسه قاصداً قتله وإزهاق روحه وقد أصاب المغدور بفروة الرأس محدثاً ثقباً وكسراً وقفداً عظيماً في الجدارية اليمنى فسقط المغدور على إثر تلك الضربة على الأرض وتم إسعافه لدى المستشفى وقد توفي المغدور لاحقاً متأثر بإصابته وعللت سبب الوفاة بالنزف الدموي الدماغي نتيجة تهتك المادة الدماغية ونتيجة للإصابة التي كانت بفعل المتهم وتم القبض عليه وضبط أداة الجريمة وإثر ذلك جرت الملاحقة .

وهذه الواقعة ثابتة من خلال اعتراف المتهم الواضح والصريح لدى مدعي عام الجيزة واعترافه لدى الشرطة والتي أخذت بطوعه واختياره وإفادته لدى مدعي عام الجنايات الكبرى وتقرير الكشف على الجثة وسائر بيانات الدعوى وبدورنا نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة ما توصلت إليه من حيث الواقعة الجرمية التي لها أصل ثابت في أوراق الدعوى مما يتوجب رد الأسباب المتعلقة بالواقعة الجرمية .

#### من حيث التطبيقات القانونية :

نجد إن إقدام المتهم على ضرب المغدور بأداة راضة على رأسه وهي عبارة عن ( مفتاح بوكس ) وهي قاتلة بطبيعة استعمالها أدى إلى وفاة المغدور فإن هذه الأفعال وبوصفها المتقدم تشكل جنائية القتل القصد بحدود المادة ( ٣٢٦ ) عقوبات ونحن نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة تطبيقها للقانون وعلى واقعة الدعوى



( انظر بذلك إلى قرار محكمة التمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٣٢٤ تاريخ ٢٠١٤/١١/٥ ) الأمر الذي يجعل من الأسباب المتعلقة بالتطبيقات القانونية مستوجبة للرد .

من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة على المميز تقع ضمن حدها القانوني المنصوص عليه بالمادة ( ٣٢٦ ) عقوبات وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

فإن ردنا على أسباب الطعن المقدم من المميز فيه الرد الكافي وحيث جاء القرار مستوفياً لكافة شروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا تشوبه أي شائبة من الشوائب المنصوص عليها في المادة ( ٢٧٤ ) من الأصول الجزائية مما يتوجب تأييده.

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٣ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب. ع.